مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. المجلد 9، العدد 1، جانفي (يناير) 2018م/ ربيع الثاني 1439هـ -

❁ إمام الحرمين الجويني ومنهجه في الصفات الخبرية

Imam Al-Haramayn Al-Juwayni And his methodology in the predicate qualities

د. محمد عياش الكبيسي*

أستاذ مشارك، كلية الشريعة، جامعة قطر

ص. 11 – 44

ملخص:

تعدّ الصفات الخبرية من أعقد المسائل الكلامية التي تباينت فيها آراء المتكلمين، وقد تصدى إمام الحرمين الجويني –رحمه الله– لهذه المسألة ونافح عن مدرسته الأشعرية وما استقرت عليه فيها، فحرص الباحث على عرض آراء الإمام على طريقة التحليل والنقد العلمي والمقارنة المنصفة بآراء العلماء الآخرين، بعيدا على طريقة المسلمات.

وأما إشكالية البحث فتكمن في تجلية مذهب الجويني –رحمه الله– في الصفات ومدى ثباته على نهجه التأويلي المعروف أو أنه قد تراجع عنه في آخر حياته،

وجاء عرض البحث من خلال ثلاثة فصول: الأول ترجمة لإمام الحرمين وتعريف بالصفات الخبرية ومذاهب العلماء فيها. الثاني: خص مذهب إمام الحرمين في الصفات الخبرية ومعالم منهجه فيها. والثالث: هدف فيه الباحث إلى تطبيق معالم منهج إمام الحرمين على نصوص الصفات الخبرية الواردة في القرآن الكريم والسُنة الصحيحة.

وخلص الباحث إلى أن تأويلات إمام الحرمين صحيحة إذا فهمت على أنها تفسير باللازم لا بحقيقة المعنى عند الله.

الكلمات المفتاحية: الصفات الخبرية، إمام الحرمين الجويني، المدرسة الأشعرية.

---

* المؤلف المرسل

Summary:

Virtues are among the most complex verbal issues in which the opinions of the linguists differed.

The Imam of the Two Holy Mosques Al-Juwayni - May God have mercy on him - addressed this issue and defended his Ash'ari school and what it settled on in it.

As for the problematic of the research, it lies in the manifestation of al-Juwayni's doctrine - may God have mercy on him - regarding the attributes and the extent of its persistence on its well-known interpretive approach, or that it retracted from it at the end of his life.

The presentation of the research came through three chapters: the first is a translation of the Imam of the Two Holy Mosques and a definition of the predicate attributes and the scholars' doctrines regarding them. The second: He singled out the doctrine of the Imam of the Two Holy Mosques in the predicate attributes and the parameters of his approach to them. And the And the third: the researcher aims to apply the parameters of the approach of the Imam of the Two Holy Mosques to the texts of the informative attributes contained in the Holy Qur’an and the authentic Sunnah.

The researcher concluded that the interpretations of the Imam of the Two Holy Mosques are correct if they are understood as an interpretation by necessity and not by the truth of the meaning with God.

Keywords: the predicate qualities, the imam of the Two Holy Mosques Juwayni, the Ash'ari school.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمدٍ وآله وأصحابه الكرام الطيبين، ومن سار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين أما بعد،

فتعدّ الصفات الخبرية من أعقد المسائل الكلامية التي تباينت فيها آراء المتكلمين، وشاعت في علوم الشريعة الأخرى كالتفسير والحديث وغيرهما، ولخطورة موضوعها ومحل النزاع فيها فقد انقسم المسلمون فيها إلى ولاءات متنابزة بالألقاب، وأصبحت متّكأ للتكفير والتضليل، فزاد من حال شتات الأمة ما أضرّ بها كثيرا وأبعدها عن قيم التواصل والتعاون حتى وهي تواجه أخطر التحديات الخارجية، من هنا يأتي الاهتمام بهذه المسألة الدقيقة مع ما تحمله في مضمونها من أهمية كبرى باعتبارها متصلة بالله الخالق – سبحانه وتعالى–.

أما إمام الحرمين الجويني –رحمه الله– فقد تصدّى لهذه المسألة ونافح عن مدرسته الأشعرية وما استقرت عليه فيها، ولذلك فعرض ما توصّل إليه يعطينا مساحة معرفية واسعة لطبيعة الخلاف الذي دار حولها ومقدماته العقدية والفلسفية ونتائجه النظرية والبحثية والاجتهادية.

لقد كان أبو المعالي إمام الحرمين من أكثر المهتمين بمسائل الخلاف المعقدة وقد ظهر تمكنه العلمي فيها وسعة اطلاعه على الأقوال والمذاهب من خلال مؤلفاته المتنوعة في هذا المجال . وينبغي التأكيد هنا أن الباحث لا يعرض آراء الجويني على طريقة المسلّمات، بل على طريقة التحليل والنقد العلمي والمقارنة المنصفة بآراء العلماء الآخرين، فهذا العلم أمانة، خاصّة أنه يسعى لتجلية مسألة متصلة بالإيمان ومعاني التوحيد، فإن زلّ القلم فمن الله المغفرة، ومن السادة العلماء النصح والتصويب، وإنما العصمة للنبوّة، ولا عاصم إلا الوحي.

أما إشكالية البحث الرئيسة والتي يتوخى هذا البحث معالجتها فتكمن في تجلية مذهب الجويني –رحمه الله– في الصفات ومدى ثباته على نهجه التأويلي المعروف أو أنه قد تراجع عنه في آخر حياته، كما يتردد على ألسنة بعض المعاصرين الرافضين لمبدأ التأويل، والأمر لا يتوقف عند الجويني فقط فهناك كلام مماثل عن الغزالي والرازي بل عن الأشعري

نفسه وقصة رجوعه إلى مذهب الإمام أحمد شائعة جدا لدى المهتمين بهذه المسائل، وبالتالي فنحن نتكلم عن ظاهرة وليست عن حالة خاصة أو فردية.

إن معالجة هذه الإشكالية من شأنها أيضا أن تكون مدخلا مناسبا لبحث الموقف الشرعي من أصل هذا الخلاف، بمعنى هل تعدّ هذه الأقوال المتباينة لدى المذاهب الكلامية المختلفة، أو لدى العالم الواحد نفسه من قبيل اختلاف العقائد والقطعيات؟ أو هي مما يتحمله الاجتهاد العلمي في فهم النصوص الدينية وإن كانت في مسائل الصفات والأخبار الغيبية؟

لا شك أن الذين تناولوا موضوع الأسماء الصفات لا يحصون عددا في القديم والحديث، لكني لم أطلع على بحث دقيق ومباشر يتناول هذه الإشكالية -والله أعلم-

هذا وقد ارتأيت أن أقسم بحثي هذا بعد هذه المقدمة إلى ثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: ترجمت فيه لإمام الحرمين ثم عرفت بالصفات الخبرية ولخصت مذاهب العلماء فيها، **الفصل الثاني**: وخصصته لبحث مذهب إمام الحرمين في الصفات الخبرية ومعالم منهجه فيها، **الفصل الثالث**: وهو فصل تطبيقي هدفت من ورائه إلى تطبيق معالم منهج إمام الحرمين على نصوص الصفات الخبرية الواردة في القرآن الكريم والسُنة الصحيحة. **وفي الخاتمة**: جاءت الخلاصة وأهم النتائج.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا ونافعًا.

الفصل الأول:

المبحث الأول: ترجمة إمام الحرمين:

هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ونسبته إلى "جوين"، وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور وقد ولد فيها سنة 419هـ ثم رحل إلى بغداد ثم إلى مكة ثم إلى المدينة، ومن ثم لقب بإمام الحرمين وأفتى في المدينة ودرس ثم عاد إلى نيسابور. وهو من كبار علماء الأشاعرة شافعي المذهب برع في الكلام والفقه وأصوله قال عنه ابن السمعاني: "كان إمام الأئمة على الإطلاق المجمع على إمامته شرقًا وغربًا لم تر العيون مثله". وقال أبو إسحاق الشيرازي: "تمتعوا بهذا الإمام فإنه ندرة أهل هذا الزمان"، وقد أخذ العلم عن والده المعروف بأبي محمد الجويني –رحمه الله– وكان من أئمة الإسلام المعروفين في التفسير والفقه والأدب وأخذ العلم أيضًا عن أبي القاسم الإسكافي الإسفراييني وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم المزكي وأبي عبد الرحمن محمد بن عبد العزيز النيلي وأخذ النحو عن الشيخ أبي الحسن المجاشعي. وأما تلاميذه فقد تتلمذ عليه غير واحد ممن عرفوا بالعلم من بعده كعبد الرازق بن عبد الله المشهور بالشهاب الوزير، وهو وزير السلطان سنجر وعبد الكريم بن محمد الدفعاني وأبي المظفر أحمد بن محمد الخواني وأبي طاهر إبراهيم الجرجاني، وغيرهم كثير إلا أن أشهر تلاميذه على الإطلاق هو الإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي الغني عن التعريف –عليهم رحمة الله أجمعين– وأما مؤلفاته فقد زادت على الأربعين في مختلف العلوم كان من أبرزها البرهان في أصول الفقه، والشامل والإرشاد في علم الكلام، والغياثي في السياسة الشرعية وقد توفي إمام الحرمين سنة 478هـ، ودفن في داره ثم نقل بعد سنين فدفن إلى جانب والده – عليهما رحمة الله– [1]

---

[1] السبكي، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، القاهرة، 1966، 165/5، وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، بيروت، 1987، .262/1، والحسيني، هداية الله، طبقات الشافعية، بيروت، 1976، ص174، وابن خلكان، وفيات الأعيان، مطبعة السعادة، 1948، .257/2، وانظر أيضًا ترجمة إمام الحرمين في مقدمة كتابه البرهان لمحققه د. عبد العظيم الديب، الدوحة، 1400هـ.

المبحث الثاني: تعريف الصفات الخبرية:

يقصد بالصفات صفات الباري – تبارك وتعالى- وتقسم الصفات هذه عند المتكلمين إلى أقسام كثيرة وباعتبارات متعددة ويهمنا هنا تقسيم الصفات من حيث طريق إثباتها وهي بهذا الاعتبار تقسم إلى قسمين:

1- الصفات العقلية ويعرفها البيهقي بقوله: "ما كان طريق إثباته أدلة العقول مع ورود السمع بها[2]. وهي مثل القدرة والإرادة والعلم وهذه الصفات تسمى عقلية مع أنها جاءت بالأدلة النقلية لأن العقل قبل أن يسمع النقل لا يتصور خالقًا عاجزًا أو جاهلًا ثم جاء النقل ليؤكد ما جزم به العقل أولًا.

2- الصفات الخبرية أو (السمعية): ويعرفها البيهقي بقوله: "ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط كالوجه واليدين والعين[3] فهذه لا سبيل للعقل إلى إدراكها ولذا وقع فيها النزاع الشديد بين المتكلمين –كما سيأتي-.

هذا وقد خالف بعض العلماء هذا التقسيم ورأى أن لا فرق بين الخبرية والعقلية مما زاد النزاع خطورة فمن أنكر ظاهر الوجه والعينين وأولهما بمعنى من المعاني الراجحة عنده هو على هذا القول كمن أنكر علوّ الله أو قدرته يقول ابن تيمية – رحمه الله – "القول في بعض الصفات كالقول في بعض فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله حي بحياة عليم بعلم قدير بقدرة، ويجعل كل ذلك حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهته فيجعل ذلك مجازًا، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته بل القول في أحدهما كالقول في الآخر"[4]

والحق – الذي يظهر لي – أن الصفات الخبرية تختلف عن غيرها بأمور كثيرة أهمها:

---

[2] البيهقي، أبو بكر، الاعتقاد بيروت، دار الآفاق، 1981، ص70.

[3] المصدر السابق، ص21

[4] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع عبد الرحمن العاصمي، المملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، 17/3.

أولًا: لو سألنا إنسانًا لم يسمع بالإسلام أصلا أتؤمن بأن هذا الكون له خالق قد خلقه ودبره فقال نعم ثم قلنا له: أهذا الخالق قادر أم عاجز؟ فإنه بالبديهة سيقول لك: إنه قادر –لاريب– فلو سألناه أهذا الخالق ينزل إلى السماء الدنيا أو لا؟ فبماذا سيجيب؟ إن هذه ليست كتلك لأن الأولى من مستلزمات الألوهية فلا خالق إلا وهو قادر، أما الثانية فهي ليست من مستلزمات الألوهية فلا تستويان؟

ثانيًا: لو تركنا اللزوم العقلي جانبًا واتجهنا إلى النص نفسه فإننا سنجد أن بعض الصفات جاء النص لأجله كقوله تعالى: (**أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**) و(**إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**) و(**إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) وهذا كثير في القرآن وأن البعض الآخر لم يأت النص لأجله وإنما جاء النص لقضية ثانية واقرأ معي – مثلًا– هذه الآيات ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا وَقَالُوا۟ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ ۝٩ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ۝١٠ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ۝١١ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ۝١٢ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝١٣ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ۝١٤** ﴾[5] فنرى هنا أن النص لم يسق لإثبات الأعين لله تعالى بل هذه القضية بعيدة عن السياق كل البعد، وهذا كثير في الصفات الخبرية، والتفريق بين ما سبق له النص وما لم يسق له النص معروف عند أهل العلم، وليس هنا محل تفصيله .

ثالثا: شيوع الخلاف في تفسير نصوص الصفات الخبرية جاء نتيجة طبيعية للنقطتين المتقدمتين، وهو دليل ثالث على التفريق بين الصفات الخبرية وغيرها، ولنأخذ من الخلاف الشائع هذين المثالين:

اختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ** ﴾[6] فقال ابن تيمية – رحمه الله–: "قد قال مجاهد والشافعي: يعني قبلة الله.

---

[5] سورة القمر 9 - 14

[6] سورة البقرة 115

فقلت نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما وهذا حق وليست هذه الآية من آيات الصفات ومن عدها في الصفات فقد غلط فإن سياق الكلام يدل على المراد"[7] لكن ابن القيم رد هذا التفسير بقوة فقال: "إن تفسير وجه الله بقبلة الله وإن قاله بعض السلف كمجاهد وتبعه الشافعي... أنه لا يعرف إطلاق وجه الله على القبلة لغة ولا شرعًا ولا عرفًا"[8] .

2- واختلف العلماء أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ فقال ابن كثير: "عبر بالوجه عن الذات" وهكذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ أي إلا إياه[9] بينما نرى ابن خزيمة رحمه الله يقول: "باب ذكر إثبات وجه الله الذي وصفه بالجلال والإكرام" في قوله: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [10]

من هذين المثالين يتضح أن الخلاف شائع في تفسير هذه النصوص حتى عند من لم يعرفوا بالتأويل أصلا.

إن هذه الفوارق تظهر أن هذه الصفات ليست كالصفات الأخرى ولا يصح أن تنظر إلى المختلفين في تفسيرها كالمختلفين في غيرها، فمن أنكر علم الله مثلًا أو قدرته ليس كمن أوّل الوجه بالقبلة أو اليد بالقدرة وهذه نقطة مهمة أردت التوصل إليها من خلال هذا المبحث بالإضافة إلى أن هذه الفوارق مهمة في تمييز أصل الصفات الخبرية موضوع البحث.

---

[7] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق، 192/3.

[8] الموصلي، محمد الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، بيروت، دار الندوة، 1984، ص354

[9] ابن كثير، تفسير ابن كثير، بيروت، دار الجيل،1990، 389/2.

[10] ابن خزيمة، أبو بكر، التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة، المطبعة المنيرية/ 1354، ص7-8

المبحث الثالث: وصف لمذاهب العلماء في الصفات الخبرية:

ربما نستطيع أن نلخص مذاهب العلماء في هذه الصفات بالمذاهب الأربعة الآتية:

المذهب الأول: التفويض:

وهو لغة من فوض أي رد الأمر إلى غيره، وهو هنا يعني رد هذه النصوص إلى الله تعالى، فلا تفسر ولا يطلب لها معنى. كما قال أبوعبيد: "إنا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها وما أدركنا أحدًا يفسرها"[11]. ويقول محمد بن الحسن الشيباني: "فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة [12] ويقول سفيان بن عينية –رحمه الله– "ما وصف تبارك وتعالى نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية".[13]

المذهب الثاني: الإثبات:

وهو في اللغة ظاهر ولم أجد له في كتب المثبتين تعريفًا جامعًا مانعًا لكن من مجموع شروحاتهم لمذاهبهم نفهم أنه: الإيمان بالمعاني الظاهرة لنصوص الصفات الخبرية، يقول ابن تيمية –رحمه الله–: "ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه لاسيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول"[14]. ويرد ابن القيم صراحة على أصحاب المذهب الأول فيقول: "يقولون لا ندري معاني هذه الألفاظ وينسبون طريقهم إلى السلف... وعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا أصحابهم ولا التابعون لهم بإحسان بل يقرأون كلامًا لا يعقلون معناه"[15].

---

[11] البيهقي، أبو بكر، الأسماء والصفات، تحقيق وتعليق الشيخ زاهد الكوثري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص255.

[12] الألباني، محمد ناصر الدين، مختصر العلو الذهبي، المكتبة الإسلامية/ 1981، ص159، وينظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني، بيروت، دار الفكر/ 407/1.

[13] البيهقي، الأسماء والصفات، مصدر سابق، ص214.

[14] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق، 26/5.

[15] الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، مصدر سابق، ص105/104.

وربما يقود إثبات الظواهر هذه إلى التشبيه فيوضح ابن القيم مذهبه أكثر فيقول: "فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين"[16] ولذا شاع عند أصحاب هذا المذهب مقولة: "أثبت صفات الله بلا تعطيل ولا تشبيه".

المذهب الثالث: التأويل:

وهو مصدر الفعل أوّل وأصله آل أي رجع، فالتأويل على هذا الإرجاع[17]. واصطلاحًا: "رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول"[18] أو هو "صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل"[19] ومن الجمع بين التعريفين تتضح صورة التأويل أكثر فكان المتكلم لم يقصد بكلامه الظاهر اللغوي، وإنما قصد معنى آخر وهذا المعنى إن أمكن الوصول إليه بالدليل أو القرينة فهذا هو التأويل، وهذا بالضبط ما حصل لمتأولي الصفات الخبرية وستأتينا إن شاء الله تأويلات إمام الحرمين –رحمه الله– المفصلة، ويكفينا هنا قوله: "فإن قيل هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل.. قلنا إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبيء عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار فهو التزام للتجسيم.. وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد زال الظاهر.. وإذا أزيل الظاهر قطعًا فلابد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع.

والإعراض عن التأويل حذار من مواقعة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإبهام واستزلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الدين[20] وهكذا يتجلى التأويل والحاجة إليه عند القائلين به.

---

[16] الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، مصدر سابق، ص16.

[17] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر، 1979، 1/160. والفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، 3/241.

[18] الجويني، إمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، تحقيق د عبد العظيم الديب، الدوحة، 1400، 1/511.

[19] ابن قدامة، موفق الدين المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، القاهرة، المطبعة السلفية، 1390هـ، ص92.

[20] الجويني، إمام الحرمين، الإرشاد، مصر، مكتبة الخانجي/ 1950، ص41-42.

المذهب الرابع: التفصيل:

وخلاصة هذا المذهب أن نصوص الصفات الخبرية ليست واحدة فمنها ما هو متواتر ومنها ما هو آحادي ومنها ما تتوفر فيه القرائن الصارفة عن قصد الظاهر ومنها ما لم تتوفر فيه هذه القرائن فلا يجوز معاملة هذه النصوص معاملة واحدة، يقول الشيخ زاهد الكوثري –رحمه الله– : وهذه طريقة الخطابي بين تفويض السلف وتأويل الخلف فنجده لا يفوض في الكل ولا يؤوّل في الكل بل يفوض في المتواتر ويؤول فيما دونه. والتحقيق التأويل فيما تضافرت فيه القرائن والتفويض فيما سوى ذلك[21] وقد لخص الشيخ هنا الاتجاهين المعروفين عند أهل التفصيل.

ومن هنا نفهم التعارض الظاهري عند بعض علمائنا في هذه القضية فقد نجد العالم نفسه يفوض في مكان ويؤول في آخر كما فعل ابن كثير –رحمه الله– حيث فوض في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[22] بينما أول في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[23] فقال: "أي قصد إلى السماء والاستواء هنا مضمن معنى القصد والإقبال لأنه عدّي بإلي"[24] ، وانظر نحو هذا للبيهقي –رحمه الله– حيث قال في العين: "والذي يدل عليه ظاهر الكتاب والسنة من إثبات العين له صفة لا من حيث الحدقة أولى وبالله التوفيق"[25]، إن هذا التحرج من التأويل لم يمنعه من التأويل في موضع آخر فقال: "وقد تكون الكف في مثل ما ورد في الخبر المرفوع بمعنى النعمة"[26] وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[27] قال البيهقي: "يحتمل أن يكون إخبارًا عن الملك والقدرة"[28] .

---

[21] الكوثري، زاهد الكوثري، في تعليقه على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، بيروت، دار إحياء التراث، الهامش ص352.

[22] سورة الأعراف 54، وانظر تفسير الآية لابن كثير، 211/2.

[23] سورة البقرة 29.

[24] ابن كثير، تفسير ابن كثير، مصدر سابق، 65/1.

[25] البيهقي، الأسماء والصفات، مصدر سابق، ص312.

[26] المصدر السابق، ص323.

[27] سورة الزمر: 67.

[28] البيهقي، الأسماء والصفات، مصدر سابق، ص321.

الفصل الثاني: منهج إمام الحرمين في الصفات الخبرية:

المبحث الأول: حقيقة مذهبه:

اختلفت آراء المحدثين المهتمين بدراسة إمام الحرمين –رحمه الله– في حقيقة مذهبه في مسألة الصفات الخبرية فمنهم من جزم بأن مذهبه فيها التأويل، يقول محمد بن علي عثمان حربي: "ثم نجد إمام الحرمين خالف المذهب الأشعري فأول هذه الآيات وصرفها عن ظاهرها وصرح بأنه مخالف لما ذهب إليه بعض الأئمة الذين يثبتون الصفات الخبرية عن طريق السمع دون قضية العقل"[29] وحربي هنا يشير إلى قول إمام الحرمين: "ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة وحمل العينين على البصر وحمل الوجه على الوجود"[30] بينما ذكر محمد يوسف موسى أن إمام الحرمين قد تراجع في كتابه العقيدة النظامية عن آرائه التي ذكرها في الشامل والإرشاد، ونقل شواهد منها: "وذهبت أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقلًا اتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وترك الابتداع... إلخ"[31] وربما يقرب من هذا الرأي ما ذكره الأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب_ رحمه الله_، فقال: "مذهبه في العقائد مع أن إمام الحرمين معروف مشهور بأنه متكلم على مذهب الأشاعرة إلا أنه في هذا الكتاب (أي – الغياثي) ومن قبله في النظامي يبدو سلفيًا حريصًا على الالتزام بمذهب السلف لاجئًا إليه لائذًا به عائذًا إلى ظله، وأمنه"[32] ثم يستشهد بفقرات من كلام إمام الحرمين منها: "والذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على

---

[29] محمد حربي، الجويني وأثره في علم الكلام، بيروت، عالم الكتب، 1986، ص135.

[30] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص155.

[31] محمد يوسف موسى، المقدمة على كتاب الإرشاد للجويني، صفحة ن، وانظر هذا النص في العقيدة النظامية للجويني، تحقيق الشيخ زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة الأزهرية 1412هـ، ص32.

[32] عبد العظيم الديب في مقدمته على كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين الجويني، مصر، 1400هـ

مذاهب السلف الصالحين قبل أن نبغت الأهواء وزاغت الآراء وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض والتعمق في المشكلات[33].

والذي يظهر للباحث بعد طول تأمل وتدقيق أن إمام الحرمين لم يتراجع عن مذهبه التأويلي المعروف فإمام الحرمين هو إمام المؤولين حقًا وكل من جاء بعده عالة عليه في هذا المجال ونستطيع أن نجلي الأمر أكثر بالنظر في النقاط الآتية:

أولًا: إن إمام الحرمين قد أقام منهجًا تأويليًا متكاملًا ودعمه بالأدلة العقلية والنقلية الكثيرة وطبقه على عشرات النصوص التفصيلية –كما سيأتي إن شاء الله– فليس من الصحيح أن نعتمد في نسخ كل هذا على جملة وردت في كتاب من كتبه يمكن حملها على أكثر من معنى –كما سيأتي إن شاء الله.

ثانيًا: أنه لو ذهب حقًا إلى وجوب التمسك بمذهب السلف وأن مذهب السلف حقًا هو إثبات هذه الظواهر من غير تأويل فهذا يلزم عنده حرمة التأويل ولو كان الأمر كذلك لصرح بالرجوع عن تأويلاته والتوبة عنها والتحذير مما كتبه في شامله وإرشاده وإني قرأت غياثه ونظاميته فلم أجد من هذا شيئًا ولم أر للتوبة ذكرًا.

ثالثا: إن هذا الانقلاب المزعوم لو صح لأحدث ضجة لا تقل عن الضجة التي حدثت بسبب انقلاب الأشعري على مذهبه الأول، فإن الصراع بين المذاهب السنية في الصفات الخبرية بعد أفول نجم المعتزلة قد ورث الاهتمام نفسه في قضية الكلام والقدر، وكتب المختلفين في الصفات الخبرية شاهدة على ما أقول وإلى اليوم. فإذا لم نجد اهتمامًا بهذا الانقلاب رغم أنه في أخطر المسائل وأعوصها تأكد لنا أن هذا لم يفهم آنذاك انقلابًا وتراجعًا.

[33] عبد العظيم الديب في مقدمته على كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين الجويني، المصدر السابق، ص98

رابعاً: لو ثبت أن إمام الحرمين تراجع فعلًا عن آرائه التأويلية للمسنا هذا واضحًا في تلاميذه إلا أن من قرأ للغزالي –رحمه الله– في هذا الباب وهو من أجل تلامذته وأشهرهم سيجد خلاف هذا تمامًا فالغزالي تابع تأصيله ونشره لمذهب التأويل ودافع عنه أشد الدفاع ولم يشر ولو من بعيد إلى أن شيخه إمام الحرمين يخالفه في هذا المذهب.

خامسا: إن منهج الجويني في النظامية لا يختلف عن منهجه العام، فهو يؤكّد القواعد والأسس التي انطلق منها للتأول مثل إنكار مشابهة الله لخلقه بأي وجه من الوجوه كالتحيّز والجهة والتركيب،[34] ثم يصرّح بأن مذهب السلف هو عدم اعتقاد ظواهر هذه الأخبار "وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنّة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها... وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى"[35] إنه يسوق التأويل مع التفويض، مع القطع بعدم إجرائها على ظاهرها، وهذا هو الذي استقرت عليه المدرسة الأشعرية –كما سيأتي–، فهم يجوّزون التفويض والتأويل، ثم يرجحون منهما ما تقتضيه حال المخاطب، وليس في النظامية ما يخالف هذا المنهج.

سادسًا: إنه ليس هناك أقدر من فهم مقصود كلام إمام الحرمين الوارد في الغياثي أو النظامي من إمام الحرمين نفسه وها هو يقول: "إن الذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين قبل أن نبغت الأهواء وزاغت الآراء، وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض والتعميق في المشكلات والإمعان في ملابسة المعضلات والاعتناء بجمع الشبهات وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى... فكانوا يحاذرون في حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلون وإليه مدفوعون فإن أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم... وكيف الظن بالعوام

---

[34] ينظر الجويني النظامية، تحقيق زاهد الكوثري، مصر، المكتبة الأزهرية، 1412 هـ. ص22.

[35] نفس المصدر، ص32

إذا اشتبكوا في أحابيل الشبهات وارتبكوا في ورطات الجهالات؟ فليجعل الإمام ما وصفناه الآن أكبر همه فهو محسمة الفتن ومدعاة إلى استداد العوام على مر الزمن فإن أنبثت في البرية غوائل البدع واحتوت على الشبهات أحناء الصدور.. فالوجه والحالة هذه أن يبث فيهم دعاة الحق... حتى يسعوا في إزاحة الشبهات بالحجج والبينات ويتناهوا في بلوغ قصارى الغايات وإيضاح الدلالات وارتياد أوقع العبارات... وحكم الزمان الذي نحن فيه ما ذكرناه الآن والله المستعان"[36].

وعبارة إمام الحرمين هذه واضحة وهي تعبر عن رأيه الحق فالأولى الانشغال بالعبادة والعمل على التأويل والجدل ولكن إذا تعاظمت الفتن فلابد مما ليس منه بد فحينئذ لا يسع السكوت وهذا ما ردده الغزالي في إلجامه وما لخصه صاحب الجوهرة حيث قال:

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوّض ورم تنزيها

فالمذهبان (التفويض والتأويل) عند الكثير من الأشاعرة ليسا ضدين ولا نقيضين وإنما يصح هذا ويصح هذا بحسب اختلاف البيئة والعصر –والله أعلم– وعلى هذا نفهم الكثير من التعارض الظاهري عند أقطاب الأشاعرة فالغزالي الذي أوَّل الصفات الخبرية كالنزول وغيره في كتابه إلجام العوام، هو نفسه الذي يقول وفي نفس الكتاب: "الدليل على أن الحق مذهب السلف أن نقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض في جهة العوام في التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة، وكان نقيضه وهو الكف عن ذلك سُنة محمودة"[37] وإذا أراد القارئ أن يفهم من هذا أن هؤلاء الأقطاب قد حرموا التأويل وتابوا منه لم يبق في المسلمين عامة مذهب يقال له التأويل.

---

[36] محمد الكيلاني وعبد الكريم تتان، شرح جوهرة التوحيد للباجوري، حماة، مكتبة الغزالي، ص405.

[37] الغزالي، حجة الإسلام أبو حامد، إلجام العوام عن علم الكلام، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص90.

المبحث الثاني: الأدلة الموجبة للتأويل عند إمام الحرمين:

التأويل كما مر في الفصل الأول صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا الصرف لا يصح بلا دليل وبهذا صرح ابن قدامة –رحمه الله– فقال معرفًا التأويل: "صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل"[38]. واختيار إمام الحرمين التأويل في نصوص الصفات الخبرية لابد أن يستند إلى أدلة بحسب مورد النص. وقد نظرت في غالب تأويلاته –رحمه الله– فوجدتها تستند إلى أدلة هي أشبه بالمسلمات الاعتقادية عنده وهذه المسلمات هي:

أولًا : قوله باستحالة أن يكون الله – سبحانه وتعالى– جسمًا. والجسم عند المتكلمين هو المؤلف من جزئين فأكثر.. يقول إمام الحرمين: "الجسم هو المؤلف في حقيقة اللغة ولذلك يقال في شخص فضل شخصًا بالعبالة وكثرة تآلف الأجزاء إنه أجسم منه وأنه جسيم ولا وجه لحمل المبالغة إلا على تآلف الأجزاء"[39] والتأليف دليل الحدوث عنده، يقول إمام الحرمين: "ثم نقول: إن سميتم الباري تعالى جسمًا وأثبتم له حقائق الأجسام فقد تعرضتم لأمرين إما نقض دلالة حدث الجواهر فإن مبناها على قبولها للتأليف والممارسة والمبانية وإما أن تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع وكلاهما خروج عن الدين" وهذه النتيجة الخطيرة التي توصل إليها إمام الحرمين هي التي دفعته إلى تأويل كثير من النصوص التي ظاهرها التجسيم أو التأليف كالوجه والعين واليد وحتى الاستواء وسيأتينا في الفصل القادم الكثير من هذه التأويلات، ولنأخذ منها هذا المثال فقط يقول إمام الحرمين في الاستواء: "إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبيء عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار فهو التزام للتجسيم ... وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد زال الظاهر"[40].

---

[38] ابن قدامة، روضة الناظر، مصدر سابق، ص92.

[39] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص42.

[40] المصدر السابق، ص41.

ثانيًا: قوله باستحالة تحيز الباري –سبحانه– في جهة أو مكان ما، وهذا الأصل عنده قائم على الأصل الأول فالتحيز من خصائص الجواهر والأجسام، يلخص إمام الحرمين مذهبه في هذا فيقول: "فإن قال قائل: قد ذكرتم أنه لا يمتنع اشتراك القديم والحادث في بعض صفات الإثبات ففصلوا ما يختص بالحوادث من الصفات، وهي تستحيل في حكم الإله، قلنا نذكر أولا ما يختص الجواهر به، فمما تختص الجواهر به التحيز، ومذهب أهل الحق قاطبة أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصص بالجهات"[41]، وقد استدل على هذا بأدلة عقلية كثيرة فمما قاله في معرض رده على من أسماهم –الحشوية– المتمسكين بظواهر النصوص: "ومن الدليل على فساد ما انتحلوه أن المختص بالجهات يجوز عليه المحاذاة مع الأجسام، وكل ما حاذى الأجسام لم يخل من أن يكون مساويًا لأقدارها أو لأقدار بعضها أو يحاذيها منه بعضه وكل أصل قاد إلى تقدير الإله أو تبعيضه فهو كفر صراح، ثم ما يحاذي الأجرام يجوز أن يماسها وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها كان حادثًا إذ سبيل الدليل على حدث الجواهر قبولها للمماسة والمباينة... فإن طردوا دليل حدث الجواهر لزم القضاء بحدث ما أثبتوا متحيزًا وإن نقضوا الدليل فيما ألزموه انحسم الطريق إلى إثبات حدث الجواهر"[42].

وبناءً على هذه القضية القاطعة عنده كان لابد من تأويل كل النصوص التي يخالف ظاهرها هذه القاطعة كنصوص العلو والفوقية والاستواء كما ستأتينا في الفصل القادم.

ثالثًا : قوله باستحالة قبول الذات الإلهية للأعراض كالحركة والزوال... إلخ ويعقد إمام الحرمين فصلًا مستقلًا لهذه المسألة فيقول: "فصل في عدم قبول الله للأعراض: مما يخالف الجوهر فيه حكم الإله قبول الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث، والرب سبحانه وتعالى يتقدس عن قبول الحوادث"[43] ثم أخذ يرد على الكرامية الحشوية القائلين بالظواهر فقال: "والدليل على بطلان ما قالوه: أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها سبق تقريره في الجواهر حيث

---

[41] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص39.

[42] المصدر السابق، ص40.

[43] المصدر السابق، ص44.

قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها وينساق ذلك إلى الحكم بحدث الصانع"[44] وحقيقة هذه القضية أن المتكلمين أثبتوا حدوث العالم بمقدمات منطقية فقالوا في دليلهم المعروف: "العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث" وهم إنما أثبتوا تغير العالم بتغير الأعراض الطارئة على الجواهر كالاجتماع والافتراق والحركة والسكون فإن الجواهر لا تنفك عن هذه المتغيرات الحادثة وما لا ينفك عن المتغيرات الحادثة فهو متغير حادث، وعلى هذا قرروا استحالة اتصاف الباري بهذه الأعراض المتغيرة. وهذا هو الذي قادهم إلى تأويل كل النصوص التي ظاهرها التغير كالمجيء والنزول والرضا والغضب ونحو هذا يقول إمام الحرمين: "ومما يسأل عنه قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[45] وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[46] وليس المعنى بالمجيء الانتقال والزوال تعالى الله عن ذلك بل المعنى بقوله **(وَجَاءَ رَبُّكَ)** أي جاء أمر ربك وقضاؤه الفصل وحكمه العدل... وإذا كان للتأويل مجال رحب وللإمكان مجرى سهب فلا معنى لحمل الآية على ما يقتضي تثبيت دلالات الحدث[47].

هذه هي خلاصة الأدلة العقلية التي اقتضت تأويل كثير من نصوص الصفات الخبرية والناظر في هذه الأدلة لا يشك في صحتها إذ أن التأليف والتركيب والتحيّز والتغيّر هي أمارت الحدوث الجلية وليس عند المتكلمين من أدلة لإثبات حدث العالم وحاجته إلى المحدث إلا هذه، وعلى هذا كان ينبغي أن يتفق المسلمون على تأويل النصوص التي ظاهرها إثبات التأليف والتغير للباري –سبحانه– إلا أن الفريق الثاني من مثبتين لهذه الصفات أو مفوضين أمرها إلى الله ما نظروا إلى الموضوع هكذا وإنما هم يرون أن هذه النصوص لا تعارض تلك الأدلة العقلية إلا إذا كان فيها قياس الخالق على المخلوق فمثلا اليد عند المخلوق الجارحة المعروفة التي يحتاج إليها المخلوق في كثير من أعماله فإذا تبادر إلى ذهني هذا

---

[44] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص45.

[45] سورة الفجر: 22

[46] سورة البقرة: 219

[47] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص159.

المعنى من قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ فإن هذا يحتاج إلى التأويل، إلا أن هذا المعنى ينبغي أن لا يتبادر إلى الذهن فاليد التي أضافها الله لنفسه تليق به هو دون اقتضاء النقص أو التركيب أو التغير يقول ابن تيمية –رحمه الله-: "فإن كل القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهريًا ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا"[48].

ومن هنا ندرك أن هذه الأدلة ليست هي محل النزاع وإنما النزاع في نقطة أخرى وضحها ابن تيمية –رحمه الله- ويمكن القول أن النزاع هنا ليس بذي شأن، فإذا كانت اليد مثلا التي وردت مضافة إلى الله تعالى عند الفريقين ليست هي يدًا كأيدي المخلوقين فلابد من طلب معنى آخر لا يتعارض مع الأدلة القاطعة فمن قال بأن هذا المعنى لا يمكن الوصول إليه فينبغي التوقف فهذا هو المفوض ومن قال بأن المعنى يد تليق بالله فهذا هو المثبت إلا أن هذا لم يبين لنا ما هي اليد التي تليق بالله؟ فناتج كلامه لا يبعد عن الأول وأما الذي فسر اليد بالقدرة، فالقدرة من صفات الله قطعًا فهو لم يأت ببدعة منكرة إلا أن الجزم بأن اليد التي تليق بالله هي القدرة يحتاج إلى دليل واضح والتردد بين تحديد معنى لائق بالله تعالى كالقدرة لتفسير اليد به أو التوقف عن التحديد والاكتفاء بإثبات يد تليق به سبحانه تردد مشروع ومقبول... ولذلك نجد مثل هذا التردد حتى عند العالم الواحد فمرة يجذبه الورع إلى التوقف ومرة تجذبه زحمة الشبهات التي يثيرها أهل الزيغ من المشككين أو المشبهين إلى تحديد المعنى بلا دليل قاطع –والله أعلم- ولكن بقي أن نعرف هل تعارض الظاهر مع الأدلة العقلية القاطعة كاف لصحة التأويل أو لابد من احتمال النص نفسه للتأويل هذا ما سنراه في المبحث الآتي:

[48] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق، 43/3.

المبحث الثالث: احتمال النص للتأويل عند إمام الحرمين:

وهذا المبحث هو المكمل للمبحث السابق إذ أن الأدلة المقتضية للتأويل لا تكفي ما لم يحتمل النص نفسه هذا التأويل ولو من وجه مرجوح وهذا الاحتمال إما أن يأتي من طريق السند إذا كان الحديث أحاديًا لاحتمال الرواية بالمعنى وعدم عصمة الراوي من الخطأ، وإما أن يأتي من طريق اللغة، ونحاول هنا أن نلخص منهج إمام الحرمين في القسمين الآتيين:

القسم الأول: الاحتمال الآتي من طريق السند:

يشدد إمام الحرمين النكير على من يرى أن خبر الواحد يفيد العلم فيقول: "ذهبت الحشوية من الحنابلة وكتبة الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم، وهذا خزي لا يخفى مدركه على ذي لب فنقول لهؤلاء أتجوزون أن يزل العدل الذي وصفتموه ويخطئ؟ فإن قالوا: لا. كان ذلك بهتًا وهتكًا... والقول القريب فيه أنه قد زل من الرواة والأثبات جمع لا يعدون كثرة ولو لم يكن الغلط متصورًا لما رجع راوٍ عن روايته والأمر بخلاف ما تخيلوه، فإذا تبين إمكان الخطأ فالقطع بالصدق مع ذلك محال، ثم هذا في العدل في علم الله تعالى، ونحن لا نقطع بعدالة واحد بل يجوز أن يضمر خلاف ما يظهر"[49] وقوة الحجة ظاهرة في كلام إمام الحرمين هذا، وهذا لا يعني أن إمام الحرمين لا يحتج بأحاديث الآحاد في التكاليف الشرعية والأحكام العملية فإنه ينص في أكثر من موضع على صحة العمل بأحاديث الآحاد وليس هذا موضوعنا والمهم هنا أن نرى أثر قوله الآنف في تأويل الصفات الخبرية: يقول – رحمه الله–: "وأما الأحاديث التي يتمسكون بها فآحاد لا تفضي إلى العلم ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغًا لكنا نوميء إلى تأويل ما دون منها في الصحاح فمنها حديث النزول.. ولا وجه لحمل النزول على التحول وتفريغ مكان وشغل غيره فإن ذلك من صفات الأجسام ونعوت الأجرام... والوجه حمل النزول على نزول ملائكته المقربين وذلك سائغ غير بعيد"[50].

---

[49] الجويني، البرهان، مصدر سابق، 606/1.

[50] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص61.

القسم الثاني: الاحتمال الآتي من طريق اللغة:

وهذا مبحث طويل إلا أننا نستطيع أن نلخص هنا أهم الأسباب التي ذكرها إمام الحرمين في احتمال النص للتأويل.

أولًا: تردد اللفظ بين الحقيقية والمجاز، فالذي يصح عنده في كثير من الظواهر أن اللفظ إذا أجرى على حقيقته كان ظاهرًا وأن عدل به إلى المعنى المجازي كان تأويلًا[51] .

وهذا العدول لا يكون تحكمًا وإنما منضبطًا بالدليل، يقول –رحمه الله–: "وتأويل الظواهر على الجملة مسوغ إذا استجمعت الشرائط.. ولم ينكر أصل التأويل ذو مذهب وإنما الخلاف في التفاصيل... ثم إذا ثبت جواز التأويل فلا يسوغ التحكيم به اقتصارًا عليه من غير عضد له بشيء إذ لو ساغ ذلك لبطل التمسك بالظواهر"[52] وغالب ما يعتضد به التأويل في هذه المسائل الأدلة العقلية التي مرت معنا في البحث المتقدم.

ثانيًا: احتمال الإضافة في اللغة للوصف وغيره فمن الأول مثلا أعجبني علم عليّ فإضافة العلم لعلي أفادت وصفه بالعلم ومن الاحتمالات الأخرى مثلا هذا كتاب خالد وذاك أخو زيد فالأولى لم تفد الوصف وإنما الملك والثانية لم تفد الوصف أيضًا لكنها أفادت معنى الاختصاص. وإضافة بعض الكلمات إلى الباري –تعالى– ليست صريحة في الوصف يقول إمام الحرمين في معرض تأويله لبعض الصفات الخبرية: "ونظائر ذلك في كتاب الله كثيرة فإنه عز اسمه أضاف الكعبة إلى نفسه ولا اختصاص له بذلك، وأضاف المؤمنين بصفة العبودية إلى نفسه، وأضاف روح عيسى – عليه السلام – إلى نفسه، والإضافة تنقسم إلى إضافة صفة وإضافة ملك وإضافة تشريف[53].

---

[51] الجويني، البرهان، مصدر سابق، 416/1.

[52] المصدر السابق، 515/1.

[53] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص156.

ثالثًا: أن يأتي في النص نفسه ما يبعد الحمل على الظاهر وقد برع إمام الحرمين في التقاط دقيق الألفاظ التي تعينه على التأويل ومن ذلك مثلا قوله: "وأما قوله –تعالى–: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ فلا وجه لحمل الوجه على صفة إذ لا تختص بالبقاء بعد فناء الخلق صفة لله –تعالى– بل هو الباقي بصفاته الواجبة فالأظهر حمل الوجه على الوجود"[54] ومن هذا أيضًا قوله: "ومما يسأل عنه قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[55]، ولا يلتبس معنى هذه الآية إلا على غر غبي، إذ لا يتجه في انتظام الكلام حمل الجنب على تقدير الجارحة مع ذكر التفريط فلا وجه إلا حمل الجنب على جهات أمر الله تعالى ومأخذها"[56].

---

[54] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ، ص157.

[55] سورة الزمر: 56

[56] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص158.

الفصل الثالث: تأويله لنصوص الصفات الخبرية: (تطبيق المنهج):

المبحث الأول: النصوص التي يوهم ظاهرها تحيز الله في جهة أو مكان ما:

لقد جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة نصوص كثيرة يوهم ظاهرها تحيز الباري –سبحانه– في جهة ما أو مكان ما... وتحيز الباري في جهة أو مكان ما من المستحيلات عند إمام الحرمين –رحمه الله– كما مر وعلى هذا كان لابد من تأويلها وصرفها عن ظاهر معناها إلى معان أخرى تتسق مع ثوابت إمام الحرمين في هذا الباب ولننظر الآن في أبرز هذه النصوص.

1– قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[57] وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾[58] والاستواء ظاهره الاستقرار كما في قوله تعالى عن سفينة نوح –عليه السلام– ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾[59] والإستقرار لا ينكر إمام الحرمين أنه هو الظاهر من هذه الآية لكنه أيضًا لا يجوز تفسير النص بهذا الظاهر فيقول: "قلنا إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبيء عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار فهو التزام للتجسيم وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم، وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد زال الظاهر... وإذا أزيل الظاهر قطعا فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع[60].

والمحمل المستقيم عند إمام الحرمين قد يحمل أكثر من معنى فنراه يقول: "وذكر بعض الأئمة في تأويل الآية أن معنى الاستواء: القصد والإرادة، واستواء الرب على عرشه قصد إلى فطرته وخلقه" ونسب هذا إلى سفيان الثوري –رحمه الله– فقال: "وقد سئل سفيان الثوري عن هذه الآية في مجمع عظيم من مجامع العلماء بالعراق فحمل الاستواء على هذا المحمل واستشهد بقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾[61]

---

[57] سورة طه: 5

[58] سورة البقرة: 29

[59] سورة هود: 44

[60] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص41-42.

[61] الجويني، إمام الحرمين، الشامل في أصول الدين، تح. علي سامي النشار، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ت. تاريخ. ص554.

وفي موضع آخر جاء بمعنى ثانٍ للاستواء نقله عن شيخه الأشعري –رحمه الله– فقال: "وذكر شيخنا أبو الحسن أن الاستواء فعل من أفعال الله في العرش، وأوضح ذلك بأن قال: ما اتصف الرب به وامتنع صرفه إلى صفات الذات تعين صرفه إلى صفات الفعل"[62] وقد نقل البغدادي نحو هذا عن الأشعري –رحمهما الله–[63].

ولكن المعنى الذي آراه مرجحًا عند إمام الحرمين، هو القهر والغلبة فهذا الذي تبناه صراحة ودافع عنه فنراه يقول: "لم يمتنع منا حمل الاستواء على القهر والغلبة وذلك شائع في اللغة إذ العرب تقول استوى فلان على الملك إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب وفائدة تخصيص العرش بالذكر أنه أعظم المخلوقات في ظن البرية فنص –تعالى– عليه تنبيهًا بذكره على ما دونه، فإن قيل: الاستواء بمعنى الغلبة ينبيء عن سبق مكافحة ومحاولة قلنا هذا باطل، إذ لو أنبأنا الاستواء عن ذلك لأنبأ عنه القهر ثم الاستواء بمعنى الاستقرار بالذات ينبيء عن اضطراب وأعوجاج سابق والتزام ذلك كفر"[64] وراح إمام الحرمين في موضع آخر يحشد الأدلة اللغوية على تأويله هذا فقال: "إذ القائل يقول: استوى الملك على الإقليم إذا احتوى على مقاليد الملك فيه ومنه قول القائل:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

وقال الآخر:

ولما علونا واستوينا عليهم تركناهم صرعى لنسر وكاسر[65]

2- قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[66] وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾[67] وصعود الكلم وعروج الملائكة إليه تعالى يوهم ظاهره تحيز الباري – تعالى- في جهة معينة هي جهة الفوق.

---

[62] المصدر السابق، ص555.

[63] البيهقي، الأسماء والصفات، مصدر سابق، ص410.

[64] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص40-41.

[65] الجويني، الشامل، مصدر سابق، ص553.

[66] سورة فاطر: 10.

[67] سورة المعارج: 4.

ولكن لاستحالة تحيز الباري في أي جهة عند إمام الحرمين فقد صرفها عن ظاهرها واختار لها تأويلًا يتسق مع ثوابت مذهبه فقال: "ومما يسأل عنه من ظواهر القرآن قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ وقوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وربما توهم بعض الحشوية أن لهم في الآية مستروحًا في إثبات الاختصاص بالجهات وليس الأمر على ما قدروه فإن المعنى بقوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ أي يعرجون إلى حيث يأمرهم متقربين إليه مستسلمين لأمره وشاهد ذلك من كتاب الله قوله: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[68] وليس المراد بذلك على المسافة إليه وإثبات قرب الذوات وهذا مما لا خفاء به... فالذي يوضح ذلك ويحققه لفظة اتفق عليها الأمة الموحدة قالوا إن فلانًا يتقرب إلى الله، ولم يريدوا قرب الذات فإذا لم يبعد حمل نفس القرب على التشبث بالطاعة لم يبعد حمل ما ينبي عن القرب في توهم الزائغين على ما ذكرناه.. وأما قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ فهو ما أول باتفاق المحصلين بأن الكلام لا يجوز عليه التحول والانتقال وجوب الجو والتصعد في الهواء، فدل أن المعنى بصعود الكلم الطيب وقوعه من الله موقع الرضا"[69]

3- قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ۩﴾[70] وعند ظرف مكاني وإضافتها إلى الرب موهمة بتحيزه في مكان ما، ولذا صرف إمام الحرمين هذا الظاهر فقال: "ووجه زللهم في التمسك ظنهم أن ظاهر قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ ينبئ عن قرب آيل إلى المسافة وسبيل مفاتحتهم في الكلام أن تقول: ما أراد بهذه الآية تخصيص بعض الملائكة والتنصيص على طوائف منهم بل أراد أن الثقلين إن استكبروا وتأبوا فالملائكة المقربون دائبون في عبادة الله وتحميده والثناء عليه وتوحيده.. فاستبان بذلك أن من الملائكة المرادين كاتبون في الأرض"[71].

---

[68] سورة النساء: 100.

[69] الجويني، الشامل، مصدر سابق، ص546 .

[70] سورة الأعراف: 206.

[71] الجويني، الشامل، مصدر سابق، ص545.

4- قال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [72] وهذه الآية ظاهرها التحيز في السماء أيًا كان معنى السماء إلا أنها ليست مصرحة بوصف الباري – تبارك وتعالى- ولذا لم يجد إمام الحرمين حرجًا من تأويلها فقال: "فيجوز أن يقال: معنى قوله ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ حكمه وأمره وسلطانه.. ويجوز أن يريد الله بقوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ملكًا مسلطًا على عذاب مستوجب العذاب وقد حمله بعض المتأولين على جبريل فإنه الذي جعله الله جعل قرى قوم لوط عاليها سافلها واقتلعها من حيث أراد الله"[73]

لقد اتضح –دون ريب- أن إمام الحرمين قد اختار تأويل هذه النصوص لحكم مسبق عنده أن الله لا يجوز عليه التحيز في مكان ما وقد استطاع أن يأتي بالأدلة العقلية والنقلية واللغوية على هذه التأويلات إلا أن الجزم بها لم يستقر حتى عند إمام الحرمين نفسه فهو يجزم بوجوب صرف النص عن الظاهر لكنه يجوز معنى أو أكثر من المعاني المحتملة والذي يطمئن إليه القلب عدم تأويل هذه النصوص بهذه المعاني التي لا نص عليها من الشرع مع احتمالها لغة لأنها من الغيب المطلق الذي لا سبيل إلى الجزم به إلا بنص ويكفينا القول أننا نثبت لله علوًا مطلقًا دون تفصيل لأنه تعالى هو العلي العظيم مع نفي مشابهة الله لخلقه أو حاجته إليهم، بعد ذلك لا بأس بالقول إن هذا العلو المطلق لله يوحي بسلطانه –تعالى- وقهره لخلقه وملكه لهم فهذه الصفات حق لله لا نزاع فيها وفرق أن نقول أن معنى العلو والاستواء القهر والملك أو أن نقول إن العلو والاستواء مشعران بالقهر والملك، والجزم بمعاني تلك الألفاظ كما هي في عالم الغيب فلا يخلو من مجازفة – والله أعلم-.

وربما ليس من حكمة الشرع أصلًا التوصل إلى هذا الجزم فالإيحاء هنا يكفي لتحقيق غاية مباركة على أرض الخلافة كما في قوله تعالى: ﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[74] فالنص يشعر بالاشمئزاز وهذا يكفي لتحذير الإنسان وتصويب سلوكه على الأرض والبحث عن حقيقة الطلع والرؤوس بحث بلا نتيجة ولا ثمرة. وهذا المنهج أراه صائبًا ونافعًا في غالب النصوص الغيبية التي اختلف فيها النظار –والله أعلم-.

---

[72] سورة الملك: 16.

[73] الجويني، الشامل، مصدر سابق، ص556.

[74] سورة الصافات: 65.

المبحث الثاني: النصوص التي يوهم ظاهرها تركيب الذات الإلهية من الأعضاء والأبعاض:

جاءت في القرآن الكريم والسنة المطهرة نصوص كثيرة يوهم ظاهرها تركيب الذات الإلهية من أعضاء وأبعاض وهذا يضاد ثوابت إمام الحرمين –رحمه الله– في الإلهيات فكان لابد من تأويلها بمعانٍ تتسق مع تلك الثوابت ولنأخذ أبرز هذه النصوص:

1– قال الله تعالى–: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[75] والوجه عندنا معروف ولكن إضافته إلى الرب – تبارك وتعالى– ولد إشكالًا عريضًا أدى إلى اختلاف العلماء والمتكلمين ومع عدم وجود النص المبين سيبقى الإشكال قائمًا والاختلاف واسعًا والذي يهمنا هنا أن إمام الحرمين جعل من المستحيلات على الباري التركيب فالتركيب عنده أمارة الحدوث والله قديم ليس بحادث فلا يمكن على هذا أن يكون الوجه عضوًا أو بعضًا من الذات الإلهية ولذا صرفه عن ظاهره المتبادر فقال: "وأما قوله – تعالى– ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ فلا وجه لحمل الوجه على صفة إذ لا تختص بالبقاء بعد فناء الخلق صفة الله تعالى بل هو الباقي بصفاته الواجبة فالأظهر حمل الوجه على الوجود وقيل المراد بالوجه الجهة التي يراد بها التقرب إلى الله تعالى يقال فعلت ذلك لوجه الله تعالى معناه لجهة امتثال أمر الله فالمعنى بالآية: أن كل ما لم يرد به وجه الله محبط"[76] .

2– قال الله تعالى عن سفينة نوح عليه السلام–: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾[77] وإضافة الأعين إلى الباري يوهم أنها كإضافتها إلى المخلوقين وإن كان السياق لم يأت لهذا، وكان على إمام الحرمين أن يدفع هذا الإيهام ولذلك قال: "وكذلك قوله تعالى في الإنباء عن سفينة نوح – عليه السلام–: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ولم يثبت أحد من المنتمين إلى التحقيق أعينًا لله – تعالى– والمعنى بالآية أنها تجري بأعيننا وهي منا بالمكان المحوط بالملائكة والحفظ والرعاية،

---

[75] سورة الرحمن: 27.

[76] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص157

[77] سورة القمر: 14.

يقال فلان بمرأى من الملك ومسمع إذا كان بحيث تحوطه عنايته وتكتنفه رعايته وقيل المراد بالأعين في هذه الآية الأعين التي انفجرت من الأرض وأضيفت إلى الله تعالى ملكًا وهذا غير بعيد"[78].

3- قال الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[79] وإضافة اليدين إلى الباري توهم كذلك أنها كاضافتهما إلينا ولذا أول إمام الحرمين هذه الآية بالقدرة ثم رد المعترضين على تأويله هذا فقال: "قالوا ولا وجه لحمل اليدين على القدرة إذ جملة المبدعات مخترعة لله تعالى بالقدرة ففي الحمل على ذلك إبطال فائدة التخصيص، وهذا غير سديد فإن العقول قضت بأن الخلق لا يقع إلا بالقدرة أو بكون القادر قادرًا فلا وجه لاعتقاد وقوع خلق آدم – عليه السلام- بغير القدرة ومما يوضح ما قلناه أن آدم –صلوت الله عليه- ما استحق أن يسجد له لما خصص به من الخلق باليدين وذلك متفق عليه مقضي به في موجب العقل وإنما لزم السجود اتباعًا لأمر الله".

تجدر الإشارة إلى أن فكرة تخصيص آدم بخلقه بيدي الله لا تستقيم فالنصوص الجلية تعارضها من مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾[80] وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[81] فإذا كان تأويل قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بالقدرة يبطل التخصيص فهذا الإبطال لا يضر –والله أعلم-.

4- قال رسول الله ﷺ: "فأما النار فلا تمتليء حتى يضع رجله فتقول: قط قط فهناك تمتليء ويزوي بعضها إلى بعض" وفي رواية للبخاري أيضًا: "فيضع الرب – تبارك وتعالى- قدمه عليها"[82] وفي رواية ابن خزيمة: "حتى يضع الجبار فيها قدمه"[83] وإضافة القدم إلى

---

[78] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص157.

[79] سورة ص: 75.

[80] سورة يس: 71.

[81] سورة الذاريات: 47.

[82] العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار الفكر، 594/8.

[83] ابن خزيمة، التوحيد وإثبات صفات الرب، المطبعة المنيرية، سنة 1354، ص61.

الرب تبارك وتعالى لا تختلف عن إضافة اليدين أو العينين ولذا أولها إمام الحرمين بقوله: "وللتأويل أوسع مجال فيه فيمكن أن يحمل الجبار على متجبر من العباد وهو في معلوم الله من أعتى العتاة وقد ألهمت النار ترقبه فهي لا تزال تستزيد حتى يستقر قدم ذلك الجبار فيها... ويمكن حمل القدم على بعض الأمم المتوجبة للنار في علم الله تعالى وتكون الإضافة في القدم بمعنى الملك"[84] وكأن إمام الحرمين يعني بالقدم هنا ما يقدم.

والذي يظهر أن كلا التأويلين مستبعد فتأويل القدم يقدم الجبار وهو أحد الطغاة... إلخ، تعارضه الرواية الأخرى وفيها تصريح بقدم الرب – تبارك وتعالى- والتأويل الثاني تكلف ظاهر وأقرب من هذا التأويل تأويل الخطابي – رحمه الله- حيث قال: "وإنما أريد بوضع الرجل عليها نوع من الزجر لها والتسكين من غربها كما يقول القائل للشيء يريد محوه وإبطاله جعلته تحت رجلي ووضعته تحت قدمي"[85] قلت ويشهد لهذا قوله ﷺ: "ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي"[86] – والله أعلم-.

المبحث الثالث: النصوص التي يوهم ظاهرها تغير الباري وانتقاله من حال لحال أو من مكان لمكان:

لقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة ظاهرها تغير الباري من حال لحال أو من مكان لمكان والتغير عند المتكلمين أمارة الحدوث وبه استدلوا على حدوث العالم –كما هو معلوم- ولذا كان على إمام الحرمين أن يصرف كل هذه النصوص إلى معان بعيدة عن التغير الآيل إلى نسبة الحدوث للباري – تعالى عن ذلك- ولنأخذ أبرز هذه النصوص وموقف إمام الحرمين منها:

---

[84] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص163.

[85] البيهقي، الأسماء والصفات، مصدر سابق، ص352.

[86] النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ. 182/8.

1- قال الله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[87] وقال أيضًا: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[88] وقال أيضًا: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾[89] فنسبة المجيء والإتيان إلى الباري –تعالى– ظاهرها انتقاله –تعالى– من مكان إلى مكان وهذا الظاهر يوهم التغير والحاجة للانتقال بالإضافة إلى التحيز المكاني ولكل هذا صرف إمام الحرمين هذه النصوص إلى معان أخرى تتسق مع ثوابته في هذا الباب فقال: "وليس المعنى بالمجيء الانتقال والزوال تعالى الله عن ذلك بل المعنى بقوله **(وَجَاءَ رَبُّكَ)** أي جاء أمر ربك وقضاؤه الفصل وحكمه العدل ومن شائع الكلام التعبير عن الأمر بذي الأمر في إرادة التعظيم إذ يقال: إذا جاء الأمير بطل من سواه وليس الغرض انتقاله بل المراد اتصال نوافذ أوامره وزواجره. وإذا كان للتأويل مجال رحب وللإمكان مجرى سهب فلا معنى لحمل الآية على ما يقتضي تثبيت دلالات الحدث"[90] وعن الآية الثالثة نقل الاتفاق على تأويلها بإتيان أمر الله على أصول بيوتهم وقواعدها فتساقطت عليهم سقوفها[91].

2- قال رسول الله ﷺ: "ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول فيقول "أنا الملك أنا الملك من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟" فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر [92] والظاهر من الحديث لا يبعد عن ظاهر المجيء والإتيان، ولذا تأوله إمام الحرمين فقال: "لا وجه لحمل النزول على التحول وتفريغ مكان وشغل غيره فإن ذلك من صفات الأجسام ونعوت الأجرام وتجويز ذلك يؤدي إلى طرفي نقيض أحدهما الحكم بحدوث الإله والثاني القدح في الدليل على

---

[87] سورة الفجر: 22

[88] سورة البقرة: 210

[89] سورة النحل: 26

[90] الجويني، الإرشاد، مصدر سابق، ص159 - 160

[91] الشامل للجويني، ص548

[92] رواه مسلم، صحيح مسلم المطبوع مع شرحه السراج الوهاج لصديق حسن خان، تحقيق عبد التواب هيكل، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، 1997م، 71/3.

حدوث الأجسام والوجه حمل النزول وإن كان مضافًا إلى الله – تعالى- على نزول ملائكته المقربين وذلك سائغ غير بعيد... ومما يتجه في تأويل الحديث أن يحمل النزول على إسباغ الله نعمائه على عباده مع تماديهم... وقد يطلق النزول في حق الواحد منا على إرادة التواضع فيقال: نزل الملك عن كبريائه إلى الدرجة الدنيا إذا حلم على رعيته"[93]

"تعقيب" والذي يطمئن إليه القلب في هذا الحديث أن نزول الله حق كما أخبر ﷺ ولا سبيل لإدراك معناه كما هو في غيب الله إلا بنص وليس معنا نص في هذا فالأول التوقف والبحث في لازمه وهو أن هذا الوقت هو وقت استجابة الدعاء واللازم هذا هو المقصود من النص فإذا انشغلنا بالمقصود فلا حاجة إلى تكلف القول في الغيب المحض شريطة أن ننزه الله عما لا يليق به من مشابهة الحوادث –والله أعلم-.

3- جاء في أحاديث صحيحة إضافة الضحك إلى الباري –تعالى- ومن ذلك قوله ﷺ من حديث طويل: "حتى يضحك الله منه فإذا ضحك منه قال له "ادخل الجنة"[94] ومن حديث آخر فيقول أنا ربكم فيقولون حتى ننظر إليك فيتجلى لهم يضحك[95].

والضحك صفة في الإنسان معروفة وهي من صفات التغير عنده وإضافتها إلى الله مشعرة بتغير الباري بالإضافة إلى إيهامها الجسمية والتركيب ولذا لم يجد إمام الحرمين بدًا من التأويل فقال: "فإن الضحك لا يتخصص بالتبسم والقهقة بل قد يطلق على غيره من المعاني فيقال: ضحكت الرياض إذا تفتقت أنوارها وبدت أزاهيرها"[96] وإمام الحرمين يريد بهذا منع الإيهامات التي يثيرها ظاهر النص في خيال السامع فأورد صورة أخرى للضحك هي أقرب إلى البيان والإفصاح من فتح الفم بالصوت والقهقهة والمعنى الأول ينسجم مع ثوابته في باب الإلهيات بخلاف الثاني.

---

[93] الجويني، الإرشاد، مصر سابق، ص161-162

[94] رواه البخاري، صحيح البخاري، المطبوع مع شرحه فتح الباري، بيروت، دار الفكر، 420/13.

[95] رواه مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، مصدر سابق، 48/2.

[96] الجويني، الشامل، مصدر سابق، ص565

يمكن القول هنا أن مشكلة الضحك في الخيال البشري هي نفس مشكلة النزول فهي ألفاظ مقترنة في الحس البشري بصور لا تليق بالباري تعالى لكنه لا يجوز قياس الخالق على ما يألفه الحس البشري في عالم الشهادة والجزم بالغيب بلا نص ضرب من المجازفة والأولى التسليم بلا تشبيه والبحث في المقصود النهائي من النص وهو مقصود واضح مشعر بالرحمة والود والقرب لو تحسسها الإنسان لشعر بعظيم فائدتها الروحية ثم السلوكية في عالم الشهادة –والله أعلم–.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث أضع بين يدي القارئ الكريم هذه الخلاصة لأهم الاستنتاجات وقد رأيت ترتيبها في النقاط الآتية:

1– يقصد بالصفات الخبرية ما أضيف لله تعالى في الأخبار كالنصوص الواردة في إضافة الوجه له تعالى واليدين والنزول والاستواء ونحوها مما لا دخل للعقل في إثباتها.

2– اختلف العلماء في هذه الصفات على أربعة مذاهب هي:

أ– التفويض ويقصد به قراءة هذه النصوص كما وردت بلا تفسير لأنها من المتشابهات التي لا يعلمها إلا الله.

ب– الإثبات ويقصد به إثبات ظاهر النص من غير تشبيه فالوجه معناه الوجه لكن وجه الله يليق به سبحانه فلا يشبه وجوه المخلوقين.

ج– التأويل ويقصد به صرف هذه الألفاظ عن معانيها الظاهرة إلى معان محددة ثابتة لله تعالى كتأويل الوجه بالذات واليد بالقدرة.

د– التفصيل ويقصد به عدم إطلاق مذهب من المذاهب الثلاثة على جميع النصوص فقد يأتي نص يحتمل التأويل وقد يأتي نص لا يحتمل وقد يكون النص قطعي الورود متواترًا وقد لا يكون كذلك ولذا نجدهم يفوضون في نص مثلًا ويؤولون في آخر.

3– وخلاصة منهج إمام الحرمين أنه اختار التأويل للحاجة إليه في زمن شيوع الفتن والأفكار المشككة، فسلامة التوحيد عنده أولى من الوقوف عند ظواهر تحمل أكثر من معنى.

4– وقد دفعه إلى التأويل أدلة ثبتت عنده كالمسلمات ومن هذه الأدلة:

أ- قوله باستحالة التأليف والتركيب على الباري – تعالى- وهذا الدليل هو الذي دفعه إلى تأويل كل النصوص التي ظاهرها التركيب من الجوارح والأعضاء كالوجه واليد والقدم.

ب- قوله باستحالة تحيز الباري في جهة أو مكان ما وهذا الدليل هو الذي دفعه إلى تأويل كل النصوص التي ظاهرها أنه تعالى في السماء أو أنه استوى على العرش.

ج- قوله باستحالة التغير على الله – تعالى- لأن التغير دليل الحدوث وعلى هذا أول كل نص ظاهره التغير كالمجيء والنزول.

5- هذا وقد ورد عن إمام الحرمين اختياره للتفويض وعدم التأويل في بعض كتبه والذي يراه الباحث أن لا تعارض بين الموقفين فالسكوت عنده هو الأصل لسكوت الصحابة والتابعين رضي الله عنهم والتأويل لا يكون إلا للحاجة لدفع الشبهة التي يثيرها المبتدعون وهذا ما ذكره في الغياثي.

6- وخلاصة رأي الباحث في هذه المسألة أن هذه النصوص فيها جانبان الجانب الأول ما يتعلق بالغيب المحض وهذا لا يصح الجزم به إلا بنص، والجانب الثاني هو ما يتعلق بعالم الشهادة عالم التكليف والعمل، وهذا الجانب هو المقصود من النص، إذ العقيدة الإسلامية عقيدة عملية، تهدف إلى إصلاح الحياة وتحقيق الرحمة والسعادة لهذا الإنسان، ولا تهدف إلى أخذ صورة أو كيفيّة محددة ومرسومة عن الغيب، إذ يكفي في الغيب الإيمان المطلق وتصديق الوحي فيما أخبر ولا يلزم الدخول في الكيفيات والتفاصيل، ومثال ذلك أن نقول أن حديث النزول له جانبان ، الأول حقيقة النزول كما هي في الغيب وهذه لا يعلمها إلا الله، والثاني: أن هذا النزول مشعر بقرب الرحمة والمغفرة واستجابة الدعاء وهذا هو الذي يناسب إدراك الإنسان وينسجم مع الغاية من خلقه، وهذا المعنى لازم للنص وليس بعيدا عنه، وإذا أدركنا المقصود من النص في لوازمه فلا علينا بعد ذلك أن نتعمق في ما هو بعيد عن المقصود.

وعلى هذا تكون تأويلات إمام الحرمين صحيحة إذا فهمت على أنها تفسير باللازم لا بحقيقة المعنى عند الله... وهذا ربما يعيننا أيضًا في فهم التعارض الوارد عند إمام الحرمين في اختياره التفويض مرة والتأويل أخرى – والله أعلم-.

قائمة المصادر والمراجع:

1- إمام الحرمين الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم، مصر، مكتبة الخانجي، 1950م.

2- أبو بكر البيهقي، الأسماء والصفات، المطبوع مع كتاب فرقان القرآن، دار إحياء التراث العرب، بيروت، (د. ت.).

3- أبو بكر البيهقي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1981م.

4- حجة الإسلام الغزالي، إلجام العوام عن علم الكلام، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985م.

5- إمام الحرمين الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق د. عبد العظيم الديب، الدوحة، 1400هـ.

6- الإمام ابن كثير الدمشقي، تفسير ابن كثير المسمى: "تفسير القرآن العظيم"، ط.2، بيروت، دار الجيل، 1990م.

7- ابن خزيمة، التوحيد وإثبات صفات الرب، المطبعة المنيرية، 1354هـ.

8- محمد علي حربي، الجويني وأثره في علم الكلام، بيروت، عالم الكتب، 1986م.

9- موفق الدين ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، ط.4، القاهرة، المطبعة السلفية، 1390هـ.

10-صديق حسن خان، السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق عبد التواب هيكل، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، 1997م.

11-إمام الحرمين الجويني، الشامل في أصول الدين، تحقيق علي سامي النشار، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د. ت.)

12-محمد الكيلاني وعبد الكريم تتان، شرح جوهرة التوحيد للباجوري، حماة مكتبة الغزالي، 1972م.

13- صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت.).

14-أبو بكر هداية الله الحسيني، طبقات الشافعية، تحقيق عادل نويهض، ط.2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1976م.

15-ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، بيروت، دار الندوة الجديدة، 1987م.

16-تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، القاهرة، عيسى البابي وأولاده، 1966م.

17-إمام الحرمين الجويني، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق الشيخ زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1412.

18-إمام الحرمين الجويني، الغياثي، تحقيق د عبد العظيم الديب، القاهرة، 1400هـ.

19-ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار الفكر، (د. ت.).

20-مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، (د. ت.).

21-مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد النجدي، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، (د. ت.)

22-اختصار محمد بن الموصلي،

23-مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، بيروت، دار الندوة الجديدة، 1984م.

24-محمد ناصر الدين الألباني، مختصر العلو للذهبي، دمشق – بيروت، المكتبة الإسلامية، 1981م.

25-ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، 1979م.

26-ابن خلكان، وفيات الأعيان وأخبار الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، (د. م.)، 1948م.